اللجنة أمهلتها أسبوعا للاجتماع مع الديوان قبل التصويت على الميزانية

«الميزانيات»: «الاستثمار» لم تتخذ إجراءات لتسوية ملاحظات «المحاسبة»

عدنان عبدالصمد

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات أمس

استكملت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مناقشة الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية المنتهية 2020/2021 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين عليه، وكذلك تقديرات الميزانية للسنة المالية 2022/2023.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إنه تبين للجنة أن الهيئة لم تتخذ إجراءات لتسوية الملاحظات المسجلة عليها من ديوان المحاسبة، ولم تقم بالاجتماع مع ديوان المحاسبة خلال الفترة السابقة لبحث تسوية تلك الملاحظات وفقا لطلب اللجنة لها في اجتماعها السابق بتاريخ 21 مارس 2022.

وذكر عبد الصمد إن العضو المنتدب للهيئة بين للجنة أن أبرز الملاحظات التي طرحت في الاجتماع السابق شكل فيها لجان تحقيق وبانتظار نتائجها لاتخاذ القرارات المناسبة.

وأضاف عبد الصمد إن اللجنة بينت أن المستجدات على بعض الملاحظات لا تصب في صالح الهيئة، لذلك على الهيئة أن تدرس المخاطر التي تواجهها وفقا لتلك المستجدات.

وقال إن اللجنة بينت أن أغلب الملاحظات الخاصة بالمكتب الرئيس في الكويت ممكن حلها في حال كانت هناك جدية من الهيئة، لافتاً إلى أن اللجنة طرحت بعض الأمثلة من تلك الملاحظات والتي لا ينبغي لجهة حكومية ذات خبرة مالية مثل هيئة الاستثمار أن تقع فيها.

وكشف عبد الصمد عن أن اللجنة ووفقا لما تمت مناقشته وبعض التوجهات الإيجابية التي طرحت من قبل العضو المنتدب لحل وتسوية تلك الملاحظات، أعطت هيئة الاستثمار مهلة مدتها أسبوع على أن تجتمع الهيئة خلالها مع الديوان على مستوى وظيفي قادر على اتخاذ القرار وتزويد اللجنة بنتائج الاجتماع قبل التصويت على الميزانية.

عبدالصمد: هناك أمثلة كثيرة على ملاحظات لا ينبغي لجهة حكومية مثل «الهيئة» الوقع بها

الحمد للجلاوي: هل اتخذت الجهات الحكومية والوزارات قرارات بالنقل أو الندب منذ استقالة الحكومة؟

وجه النائب أحمد الحمد سؤالا إلى وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة جمال الجلاوي، عما إذا كانت الجهات الحكومية والوزارات قد اتخذت قرارا بالنقل أو الندب منذ استقالة الحكومة أم لا، نص على ما يلي: في ظل الوضع الراهن المتعلق باستقالة الحكومة وموضوع تصريف العاجل من الأمور، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- في إطار عمل ديوان الخدمة المدنية ومراقبي التوظف في الجهات الحكومية هل اتخذت الوزارات والجهات الحكومية قرارات تتعلق بالتعيين والنقل والندب منذ استقالة الحكومة في تاريخ 10 مايو 2022 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

2- ما حدود صلاحيات الوزراء المستقيلين في اتخاذ قرارات إدارية تتعلق بالتعيين أو النقل أو الندب في إطار حكومة تصريف العاجل من الأمور؟ مع تزويدي بالأساس القانوني الذي استند إليه ديوان الخدمة المدنية في هذا الخصوص.

3- هل تبين لديوان الخدمة المدنية أو مراقبي التوظف في الديوان في الجهات الحكومية وجود مخالفات أو تجاوزات تتعلق باتخاذ الوزارات أو الجهات الحكومية قرارات إدارية تتعلق بالتعيين أو النقل أو الندب خلال الفترة منذ استقالة الحكومة في تاريخ 10 مايو 2022 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي باسم الجهة ونوع المخالفة وإجراءات الديوان حيال تلك المخالفات.

المناور يسأل الرشيد حول مناقصة استئجار سيارات بقيمة نصف مليون دينار

أسامة المناور

وجه النائب أسامة المناور سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد، حول مناقصة استئجار سيارات بقيمة نصف مليون دينار، نص على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- صورة من وثائق المناقصة رقم أ ج/ش م/1/2020/2021 وأسباب رد ديوان المحاسبة لأوراق المناقصة مرتين في تاريخ 2022/4/21 و 2022/5/17 والمتعلقة باستئجار سيارات بقيمة نصف مليون دينار، وأسباب تقاعس الإدارة العامة للجمارك عن التعاون مع ديوان المحاسبة بهذا الشأن.

2- صورة من المكاتبات الخاصة ومذكرات الإدارة العامة للجمارك في طلبات التمديد لعقد تقديم خدمات وأجهزة أعمال المناولة لأغراض التفتيش الجمركي بمنفذ جمرك العبدلي الحدودي، وما أبداه ديوان المحاسبة في تلك الطلبات من موافقات مشروطة وأسباب التمديد من دون طرح الأمر للتعاقد بمناقصة جديدة.

تتمات

الحكومة

رئيس مجلس الوزراء، أن قراره بحضور الجلسة يأتي انطلاقاً من حرص الحكومة على كل ما يهم أمر أصحاب المعاشات التقاعدية، ومراعاة الأوضاع المعيشية لهم، وتخفيف الأعباء عن كاهلهم، وكذلك المحافظة على استدامة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وذكر المجلس أن موافقته جاءت بعد الاطلاع على الدعوة الموجهة للحكومة من رئيس مجلس الأمة، لحضور جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها اليوم الثلاثاء، لنظر التقريرين الأول والثاني التكميلي للتقرير الأول للجنة المشتركة من لجنة الشئون المالية والاقتصادية ولجنة الشئون التشريعية والقانونية، بشأن مشروع قانون صرف المنحة المالية للمتقاعدين وتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية.

أضاف أن المجلس استمع إلى شرح قدمه مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مشعل العثمان وعدد من المسئولين في المؤسسة، حول نتائج اجتماع مسئولي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مع أعضاء اللجنة المشتركة البرلمانية، لمناقشة مشروع القانون بصرف منحة مالية لأصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين عنهم.

وتقدم مجلس الوزراء بالشكر والتقدير لرئيس مجلس الأمة ولأعضاء اللجنتين البرلمانيتين، لجنة الشئون المالية والاقتصادية ولجنة الشئون التشريعية والقانونية، على تعاونهم مع الحكومة لإنهاء التقارير الخاصة بمشروع القانون. في سياق آخر ذكر بيان مجلس الوزراء أنه بناء على عرض النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الفريق أول .م الشيخ أحمد النواف، بشأن تشكيل لجنة معنية بتنظيم الشواطئ وأوقات السباحة، بهدف المحافظة على سلامة مرتادي الشواطئ، فقد قرر مجلس الوزراء الموافقة على تشكيل اللجنة برئاسة وزارة الداخلية وعضوية ممثلين لا تقل درجة كل منهم عن وكيل وزارة مساعد من الجهات التالية "وزارة الصحة، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للشباب، بلدية الكويت، الهيئة العامة للبيئة، إدارة الفتوى والتشريع، وممثل عن شركة المشروعات السياحية".

أضاف أنه وحرصا على دعم قوة الإطفاء العام ومساندتها في أداء المهام الشاقة المنوطة بها، وبناء على عرض النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، فقد قرر مجلس الوزراء الموافقة على تشكيل لجنة إزالة المخالفات الوقائية والتنظيمية، التي تتعارض مع شروط السلامة والوقاية من الحريق وذلك بإشراف قوة الإطفاء العام وعضوية ممثلين لا تقل درجة كل منهم عن وكيل وزارة مساعد من الجهات التالية "وزارة الداخلية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الكهرباء والماء، بلدية الكويت، إدارة أملاك الدولة بوزارة المالية، الهيئة العامة للبيئة، المؤسسة العامة للموانئ، إدارة الفتوى والتشريع، الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية". من جانب آخر، أحيط مجلس الوزراء علماً بتوصية لجنة تعزيز منظومة الأمن الغذائي بشأن المشاريع الاستراتيجية الآنية والقصيرة والمتوسطة المدى المقترح تنفيذها خلال السنوات المالية من ﴿2022 - 2025﴾ لتعزيز منظومة الأمن الغذائي في دولة الكويت، والمتضمنة متطلبات تنفيذ تلك المراحل.

كما تدارس مجلس الوزراء توصية اللجنة بشأن العرض المرئي المقدم من وزارة الشئون الاجتماعية بشأن النظام المركزي الشامل لإدارة الموارد بالذكاء الاصطناعي، وقرر تكليف وزارة الشئون الاجتماعية بموافاة لجنة تعزيز منظومة الأمن الغذائي بتقرير دوري حول أعمال فريق عمل وزارة الشئون الاجتماعية المكلف بدعم منظومة الأمن الغذائي، وكذلك التنسيق مع كل من الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية، واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والجهات التي تراها مناسبة لتنظيم العمل التعاوني لدعم وترويج المنتج الغذائي المحلي بالجمعيات التعاونية.

ثم أحيط مجلس الوزراء علماً بتوصيات لجنة تعزيز منظومة الأمن الغذائي بشأن: التقرير المقدم من الهيئة العامة للغذاء والتغذية بشأن دور الهيئة في تفعيل ركائز الأمن الغذائي، والمرئيات والمقترحات المقدمة من الهيئة وعدد من الجهات المعنية الأخرى، بشأن تعزيز منظومة الأمن الغذائي بدولة الكويت، والتقريرين المقدمين من وزارة التجارة والصناعة بشأن المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية لشهري مارس وأبريل 2022، وذلك ضمن الخطة العامة للدولة لمواجهة الحالات الطارئة.

وكان مجلس الوزراء قد استهل اجتماعه بالاستماع إلى العرض المرئي المقدم من كل من وزير الصحة الدكتور خالد السعيد، والوكيل المساعد لشئون الصحة العامة د. بثينة المضف، ومدير إدارة الصحة العامة د. محمد السعيدان، بشأن الوضع الصحي في البلاد، حول رصد زيادة في عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في بعض دول الإقليم ودول المنطقة، كما تم كذلك رصد ارتفاع في عدد الحالات الإيجابية في دولة الكويت خلال الأيام الماضية، مؤكدين بالوقت نفسه بأن الوضع الصحي مطمئن ولا يدعو للقلق ولله الحمد.

وقد دعا مجلس الوزراء المواطنين والمقيمين إلى الالتزام بالإجراءات الوقائية، سائلاً المولى عز وجل يحفظ كويتنا الغالية وأهلها ومن يعيش على أرضها من كل سوء.

الـ 3000 دينار

3000 دينار ستكون في حسابات المستحقين خلال أيام. في هذا الإطار رفعت اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية والشؤون التشريعية والقانونية إلى مجلس الأمة، تقريرها بشأن مشروع قانون بصرف منحة مالية لأصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين عنهم، وتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم "61" لسنة 1976. وجاء في نص القانون كما انتهت إليه اللجنة ما يلي: المادة الأولى: تصرف منحة مالية لمرة واحدة لأصحاب المعاشات التقاعدية في تاريخ صدور هذا القانون مقدارها 3000 دينار، فإذا كان صاحب المعاش متوفى، تُصرف المنحة بالكامل للمستحقين عنه الفعالة أنصبتهم وذلك بالتساوي بينهم، ولا يجوز صرف المنحة للشخص الواحد أكثر من مرة، فإذا استحق أكثر من منحة، صُرفت له أعلى المنح مقداراً، ولا يجوز الحجز على هذه المنحة أو الخصم منها لأي سبب من الأسباب. المادة الثانية: تؤخذ المبالغ اللازمة لصرف المنحة المنصوص عليها في المادة السابقة، من احتياطيات صناديق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. المادة الثالثة: يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة "تاسعة" من القانون رقم 25 لسنة 2001 المشار إليه، النص الآتي: "تُزاد المعاشات التقاعدية كل سنة اعتبارا من 2023/8/1 وذلك بواقع 20 دينارا شهريا. واستثناء من ذلك تزاد المعاشات التقاعدية في 2022/8/1 بواقع 30 دينارا شهريا".

المادة الرابعة: تضاف مادة جديدة برقم "10 مكررا" إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه نصها الآتي: مادة "10 مكررا": يكون سداد الخزانة العامة للعجز الاكتواري للمؤسسة بقرار من الوزير المختص بالسداد بما لا يقل عن "500 مليون دينار" في بداية كل سنة مالية اعتبارا من الأول من أبريل لسنة 2022 نقدا أو عينا للمؤسسة، ولحين سداد كامل العجز الاكتواري، وفقا لما سيُسفر عنه فحص المركز المالي للمؤسسة المعتمد من مجلس إدارتها وذلك في 2019/3/31.

ويكون تقويم المقابل العيني وفقا للمقومين المعتمدين من الجهات المختصة قبل السداد.

من جهة أخرى طالب النائب حمدان العازمي بفصل منحة المتقاعدين عن تعديل قانون مؤسسة التأمينات الاجتماعية في شأن سد العجز الاكتواري للمؤسسة من الخزانة العامة بمبلغ 500 مليون دينار سنويا.

وأعرب العازمي عن رفضه طلب الحكومة سحب 500 مليون دينار سنويا من الخزانة العامة واعتبارها من العاجل من الأمور وربطها بالموافقة على صرف منحة المتقاعدين. وأكد أن "هذا الطلب منوط بالحكومة الجديدة وليس الحكومة الحالية المطروح فيها الثقة والمستقيلة"، معتبرا أن "ما يحدث انتهاك للدستور ومواده ولي ذراع ممثلي الشعب".

واعتبر العازمي أن "التصريحات التي خرجت بعد اجتماع اللجنة أخفت حقيقة ربط المنحة وزيادة الـ20 دينارا سنويا، بأخذ 500 مليون دينار سنويا لسد العجز في التأمينات وفق القانون "ببكج واحد"، حيث لم يوضح ذلك رئيس اللجنة في تصريحه، ولا رئيس المجلس حينما قابل مجموعة من المتقاعدين".

وبين أنه "في الجلسة السابقة كانت المطالبة بأن تكون المنحة للمتقاعدين سنويا والحكومة رفضت ذلك ما تسبب في خلاف بالمجلس، حيث كانوا يتحججون بأن ذلك يسبب عجزا، ثم يأتون اليوم يطالبون بسحب ما لا يقل عن 500 مليون سنويا من دون تحديد مدة هل يعقل ذلك أو يجوز؟".

وأكد العازمي أن "المتقاعدين يستحقون أكثر من ذلك حيث كنا نطالب بأن تكون المنحة لهم أكثر من 7 آلاف دينار، بعدما بينت "التأمينات" لسمو ولي العهد أنهم حققوا أرباحا، ثم أمر سموه بصرف المنحة كمكرمة من سموه حفظه الله".

وقال العازمي إن ادعاء الحكومة بوجود عجز وربط المنحة بسحب 500 مليون دينار لسد العجز دليل على عجز إدارة المؤسسة متسائلا "كيف يكون هذا تصرف إدارة المؤسسة التي تستثمر أموال المتقاعدين وفي الوقت ذاته تطالب بأموال من الدولة وتدعي أن لديها عجزا؟".

وأكد أن "طلب 500 مليون دينار لا ينطبق عليه تصريف العاجل من الأمور، وما يحصل هو تجاوز على الأعراف الدستورية والمنطقية أيضا"، معتبرا ذلك "مساومة حكومية للنواب على حساب حقوق المتقاعدين".

واعتبر أن "الحكومة تريد "شرعنة" نهب المال العام من خلال ربط موضوع سد العجز الاكتواري بمنحة المتقاعدين ومزاياهم"، مشددا على ضرورة فصل الموضوعين.

وزراء المالية الخليجيون

الحجرف اليوم الاثنين بمقر الأمانة العامة في الرياض.

واشارت الى ان اللجنة اطلعت على التوصيات المرفوعة لها من لجنة محافظي البنوك المركزية بدول المجلس وهيئة الاتحاد الجمركي ولجنة رؤساء ومديري الإدارات الضريبية بدول المجلس ولجنة السوق الخليجية المشتركة.

ولفتت إلى ان اللجنة اطلعت ايضا على نتائج اجتماعات الفريق المكلف بالنظر في مبادرات مجموعة العشرين "جي.20" في المسار المالي، وأحيطت علما بمستجدات التوقيع على اتفاقية نظام ربط المدفوعات بين دول مجلس التعاون.

الميزانيات

أبرز الملاحظات التي طرحت في الاجتماع السابق شكل فيها لجان تحقيق وبانتظار نتائجها لاتخاذ القرارات المناسبة.

أضاف أن اللجنة بينت أن المستجدات على بعض الملاحظات لا تصب في صالح الهيئة، لذلك على الهيئة أن تدرس المخاطر التي تواجهها وفقا لتلك المستجدات.

وقال إن اللجنة بينت أن أغلب الملاحظات الخاصة بالمكتب الرئيس في الكويت ممكن حلها في حال كانت هناك جدية من الهيئة، لافتاً إلى أن اللجنة طرحت بعض الأمثلة من تلك الملاحظات والتي لا ينبغي لجهة حكومية ذات خبرة مالية مثل هيئة الاستثمار أن تقع فيها.

وكشف عبد الصمد عن أن اللجنة ووفقا لما تمت مناقشته وبعض التوجهات الإيجابية التي طرحت من قبل العضو المنتدب لحل وتسوية تلك الملاحظات، أعطت هيئة الاستثمار مهلة مدتها أسبوع على أن تجتمع الهيئة خلالها مع الديوان على مستوى وظيفي قادر على اتخاذ القرار وتزويد اللجنة بنتائج الاجتماع قبل التصويت على الميزانية.

الحلبوسي

مشترك مع نظيره الأردني عبد الكريم الدغمي "تنتهي عضوية أي نائب من أعضاء مجلس النواب بشكل مباشر عند تقديم الاستقالة أو الوفاة أو المشاركة في عمل تنفيذي، وبالتالي فإن "استقالة أعضاء الكتلة الصدرية" لا تحتاج إلى تصويت" مجلس النواب العراقي.

وأوضح أن تصويت مجلس النواب على استقالة أعضاء منه "يقتصر على ثلاث حالات فقط: الأولى الطعن بصحة العضوية، والثانية الإخلال الجسيم بقواعد السلوك الانتخابي، والثالثة تجاوز النائب حد الغيابات المسموح به"، مشيرا إلى أن هذه الحالات لا تنطبق على الاستقالات.

إلا أن محللين وسياسيين عراقيين يرون أن الاستقالة يجب أن تقر في مجلس النواب.

وعن الخطوة اللاحقة، قال الحلبوسي "سنمضي بالإجراءات القانونية، وحسب قانون الانتخاب وآليات العمل الانتخابي، سيعوّض الخاسرون "الذين حصلوا على العدد" الأعلى "من الأصوات" في كل دائرة انتخابية بدلا من السيدات والسادة من نواب الكتلة الصدرية الذين استقالوا للأسف".

وينص قانون الانتخابات العراقي على أنه، عند استقالة نائب، يتولى منصب النائب المستقيل صاحب ثاني أكبر عدد من الأصوات في دائرته. وقال الحلبوسي "الخطوات القادمة قد تمضي سريعا. نسعى إلى تشكيل حكومة تتحمّل القوى السياسية مسؤولية مخرجاتها وإدارتها، وسيبقى التقييم أمام الشعب". وقدّم، الأحد، نواب الكتلة الصدرية استقالاتهم بطلب من الصدر وسط أزمة سياسية متواصلة منذ الانتخابات التشريعية المبكرة في أكتوبر 2021. ووصف الصدر الخطوة بأنها "تضحية مني من أجل الوطن والشعب لتخليصهم من المصير المجهول". وأعلن الحلبوسي، الأحد، قبول الاستقالات قائلاً في تغريدة على "تويتر"، "قبلنا على مضض طلبات إخواننا وأخواتنا نواب الكتلة الصدرية بالاستقالة من مجلس النواب العراقي". ولم تتضح بعد التبعات الدستورية لهذه الخطوة، لكن يخشى أن تؤدي إلى تظاهرات وتزيد المخاوف من عنف سياسي في بلد تملك فيه غالبية الأحزاب السياسية فصائل مسلحة.

جاءت الانتخابات البرلمانية المبكرة في خريف 2021 كمحاولة من الحكومة لتقديم تنازلات إلى الشارع، بعد تظاهرات غير مسبوقة شهدتها البلاد في العام 2019، وتعرضت لقمع شديد ذهب ضحيته 600 شخص.

وبعد ثمانية أشهر على الانتخابات التشريعية التي لم تفرز أغلبية واضحة، لكن تراجع فيها حجم كتلة النواب الموالية لإيران، لا تزال الأطراف السياسية الأساسية في البلاد عاجزة عن الاتفاق على الحكومة المقبلة.

كما أخفق البرلمان ثلاث مرات في انتخاب رئيس للجمهورية.

وكان الحلبوسي قد علق على تقديم نواب الكتلة الصدرية استقالاتهم بتوجيه من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في تغريدة على "تويتر" أنه "نزولا عند رغبة مقتدى الصدر قبلنا على مضض طلبات إخواننا وأخواتنا نواب الكتلة الصدرية بالاستقالة من مجلس النواب العراقي".

أضاف: "لقد بذلنا جهدا مخلصا وصادقا لثني سماحته عن هذه الخطوة، لكنه آثر أن يكون مضحيا وليس سببا معطلا، من أجل الوطن والشعب، فرأى المضي بهذا القرار".